

إملاء ما من به الرحمن

[109] هي غير زائدة وموضعها نصب، والتقدير: أو رأيت مثل الذى، ودل على هذا المحذوف قوله " ألم تر إلى الذى حاج " أو للتفصيل أو للتخيير في التعجب بحال أي القبيلتين شاء، وقد ذكر ذلك في قوله " أو كصيب " وغيره، وأصل القرية من قرى الماء إذا جمعتها، فالقرية مجتمع الناس (وهى خاوية) في موضع جر صفة لقرية (على عروشها) يتعلق بخاوية، لأن معناه واقعة على سقوفها، وقيل هو بدل من القرية تقديره: مر على قرية على عروشها: أي مر على عروش القرية، وأعاد حرف الجر مع البدل، ويجوز أن يكون على عروشها على هذا القول صفة للقرية، لا بدلاً تقديره: على قرية ساقطة على عروشها، فعلى هذا يجوز أن يكون وهى خاوية حالا من العروش، وأن يكون حالا من القرية لأنها قد وصفت، وأن يكون حالا من هاء المضاف إليه، والعامل معنى الإضافة، وهو ضعيف مع جوازه (أنى) في موضع نصب يحيى، وهى بمعنى متى، فعلى هذا يكون طرفاً، ويجوز أن يكون بمعنى كيف فيكون موضعها حالا من هذه، وقد تقدم لما فيه من الاستفهام (مائة عام) طرف لأماته على المعنى، لأن المعنى ألبثه مائة مائة عام، ولا يجوز أن يكون طرفاً على الظاهر لأن الإماتة تقع في أدنى زمان: ويجوز أن يكون طرفاً لفعل محذوف تقديره: فأماته فلبث مائة عام، ويدل على ذلك قوله (كم لبثت) ثم قال " بل لبث مائة عام " (كم) طرف لللبث (لم يتسنه) الهاء زائدة في الوقف، وأصل الفعل على هذا فيه وجهان: أحدهما هو يتسنن من قوله " حمأ مسنون " فلما اجتمعت ثلاث نونات قلبت الأخيرة ياء كما قلبت في تظنيت ثم أبدلت الياء ألفاً ثم حذفت للجزم. والثانى أن يكون أصل الألف واوا من قولك: أسنى يسنى إذا مضت عليه السنون، وأصل سنة سنة لقولهم سنوات، ويجوز أن تكون الهاء أصلاً، ويكون اشتقاقه من السنة، وأصلها سنهة لقولهم سنهها، وعاملته مسانهة، فعلى هذا تثبت الهاء وصلاً ووقفاً، وعلى الأول تثبت في الوقف دون الوصل، ومن أثبتها في الوصل أجراه مجرى الوقف. فإن قيل: ما فاعل يتسنى ؟ قيل: يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شئ واحد، فلذلك أفرد الضمير في الفعل، ويحتمل أن يكون جعل الضمير لذلك، وذلك يبنى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد، ويحتمل أن يكون الضمير للشراب لأنه أقرب إليه، وإذا لم يتغير